

دور السياسات النقدية في زيادة النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2019م)

د. الحسين الهادي عبد الله

كلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الأسمرية الإسلامية

alhousain.alhadi@gmail.com

تاريخ النشر 2024.03.25

تاريخ الاستلام 2024.01.09

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إثبات وجود علاقة بين السياسات النقدية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي التي بدورها تنعكس على النشاط الاقتصادي في ليبيا ومدى نجاح السياسات النقدية وأدواتها في التأثير على النشاط الاقتصادي وزيادته، وقد تركزت الدراسة على الفرض العدم؛ وهو عدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود، والفرض البديل بوجود علاقة بين الطرفين، وقد استخدم الباحث التحليل الاستنباطي الاستقرائي، وقسمت الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية، وبناءً عليه توصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: وجود تأثير للعلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: السياسات النقدية، الناتج المحلي الإجمالي، النشاط الاقتصادي،

المعروض النقدي، ليبيا.

The role of monetary policies in increasing economic activity In Libya during the period (1995-2019)

Alhoussin A. abdalla

Faculty of Economics and Commerce, Asmariya Islamic University,
Libya

alhoussin.alhadi@gmail.com

Received: 09.01.2024

Publishing: 25.03.2024

Abstract:

The study aims to prove the existence of a relationship between monetary policies and the components of the gross domestic product, which in turn is reflected in economic activity in Libya and the extent of the success of monetary policies and their tools in influencing and increasing economic activity. The study focused on the null hypothesis, which is the absence of a relationship between the gross domestic product and the volume of money and the hypothesis. The alternative is that there is a relationship between the two parties. The researcher used deductive and inductive analysis and divided the study into five main axes. Through this, the most important results were reached, which is that there is an impact on the relationship between the money supply and the gross domestic product.

Keywords: Monetary policies, Gross domestic product, Economic activity, Money supply, Libya.

1. مقدمة (Introduction):

تمثل الاقتصاديات النقدية والمصرفية أهمية كبيرة بين فروع النظرية الاقتصادية، وتتسع باتساع المبادلات الدولية؛ حيث أصبحت النظم النقدية والمصرفية حجر الأساس الذي يقود الفعاليات الاقتصادية المختلفة؛ حيث يتوقف معدل التنمية الاقتصادية واتجاهها بالدرجة الأولى على طريقة استخدام الدولة لمواردها المتاحة، ويعتمد معدل التنمية على ضرورة البحث عن مصادر متعددة للدخل، وعدم الاعتماد على مصدر واحد فقط، وكذلك ضرورة جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وتعتبر السياسة النقدية التي تنتهجها الدولة من أهم الوسائل التي تشجع على الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ولأن ليبيا تعتمد بدرجة كبيرة في مواردها وإيراداتها على النفط فقط فمن الضروري وضع خطط

متنوعة للتنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، حتى لا يكون النفط المورد الوحيد للدخل، وإنما أحد موارد التنمية إلى جانب تشجيع الاستثمارات، ومن أهم وسائل تحقيق هذا الهدف وضع السياسات النقدية والمالية التي تساعد على تنويع مصادر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية في ليبيا. وقد اتخذت الدولة الليبية العديد من التدابير لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بإصدار القانون رقم (5) لسنة (1997م) بشأن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بمعاونة القطاعين الخاص والعام، ومن أهداف هذا البحث أيضاً تحديد مدى مساهمة السياسات النقدية في دعم الناتج المحلي الإجمالي، ومعرفة تأثيراتها، والتي سوف تنعكس في تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وترتبط السياسة النقدية في ليبيا بالمصرف المركزي الذي من أهم أولوياته تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية المختلفة في ليبيا، وهذا يتضح من أغراض المصرف ووظائفه التي ينص عليها قانون إنشائه والقوانين ذات العلاقة الصادرة بالخصوص، ومن أهمها قانون المصارف رقم (4) لسنة (1963م)، وتعديلاته، والقانون رقم (1) لسنة (1993م)، وقد حددت المادة (35) من قانون المصارف رقم (4) لسنة (1963م)، والمادة (34) من القانون رقم (1) لسنة (1963م)، وهذه القوانين تحدد القواعد والإجراءات العامة التي يمكن لمصرف ليبيا المركزي اتباعها لتنفيذ السياسة النقدية، والتي سوف يتم تناولها في فصول هذا البحث.

2. هدف البحث:

يهدف البحث إلى التالي:

- 1- التعرف على واقع السياسة النقدية في ليبيا، وتحديد أوجه قصورها تمهيداً لتحديد السياسة النقدية المطلوبة لدعم الناتج المحلي الإجمالي، ولتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- 2- تحديد أثر السياسة النقدية المتبعة والمناخ الاستثماري في ليبيا.
- 3- تحديد مجموعة من السياسات النقدية الكفيلة بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- 4- إن مساهمة السياسات النقدية في دعم الاستثمار يجعله أحد بدائل الاستيراد لدعم ميزان المدفوعات في ليبيا.

3. مشكلة البحث:

مشكلتنا البحثية تتركز حول ما مدى دور السياسة النقدية التي ينتهجها بنك ليبيا المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي وزيادته، وفي نفس الوقت معالجة العديد من العراقيل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة.

4. أهمية البحث:

يختص هذا البحث بدراسة السياسة النقدية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع الاستثمار في ليبيا، وتفعيل أدوات السياسة النقدية من أجل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتتلخص أهميته أيضاً في تنمية مصادر الدخل وتنويعها، كما يكتسب أهميته أيضاً من خلال تطبيق نتائجها وتوصياتها للرفع من مستوى الدراسات الاستثمارية والاقتصادية في ليبيا، والتي تجعل التعامل مع الاستثمار بوصفه أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن تأثير السياسات النقدية في معالجة التضخم والركود شيء أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية وحتى المحلية.

5. فرضية البحث:

- 1- فرضية العدم (H_0) لا يوجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتمثلة في عرض النقود والقاعدة النقدية في ليبيا.
- 2- فرضية البديل (H_1) يوجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتمثلة في عرض النقود والقاعدة النقدية في ليبيا.

6. منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي الاستقرائي في تحليل متغيرات الدراسة بالرجوع إلى التشريعات الاستثمارية الصادرة في ليبيا، وكذلك المنهج التحليلي بوضع دالة قياسية باستخدام التحليل الكمي لتحديد فرضية البحث باستخدام الاقتصاد القياسي واختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test).

7. حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث في ليبيا، والحدود الزمانية من (1995 إلى 2019م).

8. الدراسات السابقة:

تضمنت إحدى عشر دراسة في هذا الموضوع، وهي:

1- دراسة: عزالدين بالعرق وعبد الصمد سعودي (2021)، بعنوان (أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990-2019م).

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى فعالية أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، حيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفترة الزمنية المبثثة (ARDL)، نتائج الدراسة: عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين كل من العروض النقدي وأداة سعر إعادة الخصم مع معدل النمو الاقتصادي، لأن المعلمتين غير معنوية، وتبين من معلمات تصحيح الخطأ أن هناك تأثيراً سلبياً لعرض النقود بالمعني الواسع ومعدل إعادة الخصم على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وله دور ودلالة إحصائية موجبة في الأجل القصير.

2- دراسة: قويدر معيزي ونوال دمام (2010)، بعنوان (فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية).

تهدف الدراسة إلى تستهدف التوازن الاقتصادي وتحقيق النمو بما يمنع حدوث الانقلابات في الإنتاج والأسعار والحد من البطالة المرتفعة، وذلك للوصول إلى حالة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، نتائج الدراسة: بخصوص مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، فذلك يتوقف على مدى طبيعة النظام الاقتصادي القائم، وحسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي ومدى استقلالية السلطة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، ولا تظهر في اقتصادات الدول النامية بسبب الاختلاف المتباين بين الحالتين.

3- دراسة: أحمد حسين الهيتي وأوس فخرالدين أيوب (2012)، بعنوان (دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي).

تهدف الدراسة إلى دراسة فعالية كل من السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد مع تطور الفكر الاقتصادي المعاصر عن تأثير النقود؛ لذا فإن معظم الاقتصاديين لا يؤيدون فكرة النقديين والكنزيين المنطرفين؛ حيث أكدت معظم أطروحاتهم النظرية على فاعلية النقود في الاقتصاد القومي، نتائج الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاختبارات القياسية اللازمة

لتحقيق صحة فرضية البحث من عدمها بالتطبيق على بيانات سلسلة زمنية للقطر الأردني خلال الفترة (1996-2010) باستخدام اختبار (سببية جراجر) واختبار الانحدار الذاتي للمتجه الذي أكد من خلاله على صحة فرضية البحث.

4- دراسة: يوسف يخلف مسعود وسامي عمر ساسي (2015)، بعنوان (تقدير دوال الطلب على النقود بالاقتصاد الليبي للفترة 1970-2012م).

تهدف الدراسة إلى تقدير محددات الطلب على النقود، وتحديد أثرها على الاقتصاد الليبي، وتم الاعتماد على دالة الطلب على النقود مفاصة بالمفهوم الضيق والواسع لعرض النقود. نتائج الدراسة: اعتمدت الدراسة على اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل واختبارات وجود العلاقة السببية، ومن نتائج التقدير أن دالة الطلب على النقود أكثر قدرة على تحليل العوامل المؤثرة عليها في الاقتصاد الليبي.

5- سارة علي أحمد محمد وآخرون (2013)، بعنوان (أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991-2013م).

تهدف الدراسة إلى اختبار ما إذا كان لمكونات السياسة المالية والنقدية تأثير على معدل النمو الاقتصادي؟ وبالتالي توجيه صانع القرار في مصر بأن يجعل للسياسة المالية والنقدية تأثيرًا أكبر على النمو الاقتصادي. نتائج الدراسة: تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ليس فقط من خلال الأدوات الكمية فحسب؛ بل والأدوات الكيفية أيضًا، حيث تعد الأدوات الكيفية صاحبة الأثر المباشر، كما توصلت أيضًا إلى أن اتباع التثبيت يؤدي إلى نوع من الركود، لن يكون له تأثير بالإيجاب على النمو الاقتصادي بما ينتج عنه تعافي الاقتصاد.

6- دراسة: مروان محمد حسين فواعير (2022)، بعنوان (دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية).

تهدف الدراسة إلى إثبات أن السياسة النقدية أحد فروع السياسات الاقتصادية، وتؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ تعمل هذه السياسة على التحكم في التضخم من خلال التأثير على حجم المعروض النقدي باستخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، نتائج الدراسة: يحدث التضخم نتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تسهم في تغذية الضغوط التضخمية، وتختلف أسبابها في البلدان الصناعية المتقدمة عن أسباب التضخم في البلدان

النامية، الذي تعود أسبابه إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الصناعية والمتقدمة عن الآثار التي تتعرض لها البلدان النامية والمتخلفة.

7- أحمد أحمد دنف ومحمود أحمد دنف (2017)، بعنوان (تقييم أداء السياسات النقدية المطبقة في ليبيا خلال الفترة 1980-2015م).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التطورات النقدية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2015م)، وبيان مدى فعالية السياسة النقدية المطبقة خلال نفس الفترة لتحقيق الاستقرار النقدي للبلاد، وهذا يتطلب تقييم أدائها في الوصول إلى أهدافها ضمن السياسات الاقتصادية العامة للدولة الليبية. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة بعد العرض والتحليل إلى نتائج مفادها أن السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة (1980-2015م) لم تكن فعالة بما يكفي لتحقيق الاستقرار النقدي للبلاد، وأن الوصول إلى مستوى أداء جيد وفعال لهذه السياسات يتطلب التنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى المطبقة في البلاد، وبخاصة المالية منها، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات الاقتصادية التي أعدت في هذا المجال، كما شددت هذه الدراسة على أهمية تطوير الجهاز المصرفي وتغيير نمط الملكية فيه بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الراهنة، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

8- دراسة: سلوى جمعة عيسى (2017)، بعنوان (السياسة النقدية في ليبيا: مراحل تطورها ومدى فاعليتها).

تهدف الدراسة إلى توصيف تحليلي لحالة الاقتصاد الليبي، ومدى نجاح المصرف المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية الكلية، نتائج الدراسة: تبين من خلال الدراسة أنه لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة ومستقرة، وأن للبيئة التي يعمل فيها القطاع المصرفي دورًا في تقليص هذا التأثير في السياسة النقدية، حيث إنه باستطاعة المصرف المركزي أن يؤثر بحجم الائتمان، ونوعيته، وسقفه، وسعره، دونما حاجة لاستخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية؛ لذلك تأخذ السياسة النقدية في بعض الأحيان شكل قرارات عامة أو قوانين، وهذه لا يتم تعديلها إلا بقرارات مماثلة، أو إصدار تعديلات لهذه القرارات.

9- دراسة: صالح صالح (2010)، بعنوان: أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد الصيرفة الإسلامية.

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد بدائل للأدوات التقليدية للسياسة النقدية والمالية التي تستخدمها البنوك المركزية بما يتناسب وينسجم مع مبادئ البنوك الإسلامية، وتهدف أيضاً إلى إعادة هيكلة البنوك المركزية لتراعي خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي. نتائج الدراسة: هناك مشكلة في العلاقة بين المصارف المركزية والمصارف الإسلامية، والتي يتعين بسببها تطوير وتنمية الصرافة الإسلامية، الوضع يتطلب إعادة هيكلة وظيفة البنوك المركزية لتراعي صياغة عمل المصارف الإسلامية، يتبين أن معظم الأدوات الكمية التي تستند إلى آلية نظام الفائدة غير ملائمة للمصارف الإسلامية، اتضح أن أدوات السياسة النقدية لا بد أن تترافق مع أدوات مالية مكملة للسياسة النقدية.

10- دراسة: يونس علي اسعيد البرغثي وعلي سعيد الشريف (2014)، بعنوان (تأثير السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا).

تهدف الدراسة: إلى إظهار تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي بوصفه أحد أهداف السياسة النقدية العامة في الدولة، من خلال دراسة تأثير عرض النقود على مستوى الأسعار ومعدل التضخم، نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين عرض النقود ومعدل التضخم، الأمر الذي يعكس الدور الذي لعبته السياسة النقدية في تصعيد الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي خاصة خلال الفترة (1981-1999).

تعقيب على الدراسات السابقة: لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين السياسات النقدية والنشاط الاقتصادي؛ لوجود تشابه مع هذا البحث، وقد بين البحث من خلال التكامل المشترك بين المتغيرات، وغيرها من الوسائل والطرق أن هناك بعض الاختلافات والفجوات بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة، منها الفترة الزمنية، فبعض الدراسات السابقة تناولت السياسات النقدية والسياسات المالية، باعتبار أن السياسات النقدية إحدى أدوات السياسات المالية، وتناولت بعض الدراسات السابقة الأخرى معالجة مشكلة التضخم باعتبارها إحدى أسباب عدم فعالية السياسات النقدية، ولتأثيرها على النشاط الاقتصادي موضع الدراسة.

خطة البحث:

أولاً: الإطار التاريخي للنقود في ليبيا.

ثانياً: بعض النظريات المعاصرة في السياسات النقدية.

ثالثاً: بعض المشكلات التي تعترض تطبيق السياسات النقدية في ليبيا.

رابعاً: معالجة التضخم والضغط التضخمية في الدول الآخذة في النمو (من بينها ليبيا).

خامساً: بناء النموذج القياسي للمقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل

البيانات.

أولاً: الإطار التاريخي للنقود في ليبيا.

إن تاريخ النقود في ليبيا ما قبل المصرف المركزي ارتبط بالدول الاستعمارية لفترة طويلة، كما ارتبط بوجود ثلاث عملات محلية في التداول في كل من أقاليم ليبيا الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان)، وهذه العملات لم تصدر أصلاً من قبل المجتمع لتلبية حاجات التجارة؛ وإنما جاءت نتاجاً ثانوياً لظروف سياسية واقتصادية معينة كانت تملبها طبيعة وجود البلدان الاستعمارية في تلك الفترة، وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وبناءً على طلب مندوب الأمم المتحدة في ليبيا أرسل صندوق النقد الدولي بعثة نقدية لدراسة إمكانية توحيد العملة في ليبيا ووضع نظام نقدي شبه مستقل، وفعلاً قامت هذه اللجنة بوضع التوصيات التي من شأنها توحيد العملة، والتي أعتقد بأنها سوف توفر الجو النقدي والمالي السليم الذي يضمن الاستقرار النقدي على الأقل في تلك المرحلة الانتقالية، والذي ضمن -ولو بدرجة بسيطة- النمو الاقتصادي دون التعرض لمشاكل نقدية، ولقد قامت البعثة في هذا الصدد بتسمية الوحدة النقدية بالجنيه الليبي، الذي قسم إلى مائة قرش على غرار ما هو موجود في بريطانيا، وكذلك إمداد الجهات المسؤولة بالخبرات لوضع توصياتها موضع التنفيذ، وقد قامت اللجنة بإصدار التوصيات التالية:

1- إنشاء ما يسمى بلجنة النقد الليبية لتقوم بإدارة وتنظيم النظام النقدي، على غرار لجان النقود التي قامت في كثير من المستعمرات البريطانية ودول الكومنولث، مع فارق بسيط وهو أن مقر هذه اللجنة كان في ليبيا، واللجنة تتكون من ثمانية أعضاء منهم اثنان فقط من ليبيا والباقي من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، ومصر، وفي الواقع لا يتعدى دور هذه اللجنة الأمور التنظيمية والنفسية التي كانت ضرورية في تلك الفترة.

2- كما أوصت اللجنة بأن تدعم العملة المحلية كلياً؛ أي بنسبة (100%) بعملة أجنبية أساسها الجنيه الاسترليني، حيث شملت التوصية ألا يقل عن (75%) من الوحدة النقدية المحلية، ولا بد أن يقابلها أصول إسترلينية مع السماح بالاحتفاظ ببعض العملات الأخرى التي تصدرها دول لها علاقات تجارية مشتركة مع ليبيا، على ألا تتعدى نسبة هذه العملات (10%) من مجموع الاحتياطي الكلي، وقد ربطت اللجنة بين صياغة هذه التوصية وبين الوضع الاقتصادي في تلك الفترة الذي اعتمد على المساعدات الأجنبية والقروض التي تمنحها الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية، وقد قدمت هذه التوصيات إلى لجنة مكونة من ممثلين عن كل من بريطانيا، وإيطاليا، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أقرتها لتكون بداية نظام نقدي جديد في ليبيا.

بعد قيام مصرف ليبيا المركزي شهدت ليبيا ثلاثة تغيرات أساسية من النواحي الاقتصادية، والنقدية، والإدارية، سنة (1963م)، كان أهمها اكتشاف النفط في أواخر الخمسينيات وبداية تصديره سنة (1961م)، ثم ما حدث من فائض في ميزان المدفوعات الليبي للمرة الأولى في تاريخ البلاد سنة (1963م)، الذي أنهى فترة طويلة من العجز المستمر في كل جوانب الاقتصاد الليبي، ثم ما تبعها من توحيد الإدارة السياسية لكل من أقاليم ليبيا الثلاثة، حيث انحصرت أهميته في زوال كثير من العوائق الجمركية، وغيرها، التي كانت تعرقل تكامل الأراضي الليبية اقتصادياً، وبخاصة من حيث حرية انتقال رؤوس الأموال والعمال، وحرية التجارة الداخلية، وآخر التطورات وربما أهمها هو صدور قانون رقم (4) لسنة (1963م)، الذي أعطى للمرة الأولى في تاريخ ليبيا صلاحيات جديدة للمصرف المركزي تمكنه من ممارسة مسؤولياته تجاه الاقتصاد القومي بصورة أكثر فعالية، وذلك بإقرار ترتيبات تنظيمية جديدة شملت نظام الاحتياطي وملكية المصارف التجارية والغطاء النقدي وغيرها. (الحاسية، 1985، ص63).

ثانياً: بعض النظريات المعاصرة في السياسات النقدية.

- النظرية النقدية عند الكلاسيك: افترض الكلاسيك أن النقود أداة محايدة لا تؤثر في النشاط الاقتصادي؛ أي أنهم لم يروا أي وظيفة للنقود سوى أنها تستخدم وسيطاً في التبادل، أي في شراء السلع والخدمات، وعلى ذلك فإن كل زيادة في النقود بنسبة معينة

يليهما زيادة في الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم ترتفع الأسعار بنفس النسبة، ويتم التعبير عن ذلك من خلال ما يسمى بمعادلة التبادل فيشر.

$$\text{كمية النقود} \times \text{سرعة تداول النقود} = \text{مستوى الأسعار} \times \text{الدخل الحقيقي}$$

وبالتالي توصلنا إلى وجود علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وحتى تتحقق العلاقة السابقة لا بد من ثبات كل من سرعة تداول النقود والدخل الحقيقي.

- **نظرية سعر الفائدة عند الكلاسيك:** عرف الكلاسيك سعر الفائدة بأنه: عائد الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحالي في سبيل زيادة الاستهلاك في المستقبل، أو هو: مقابل الحرمان والتضحية بالاستهلاك، ويتحدد سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية عن طريق الادخار والاستثمار، ونجد أن سعر الفائدة هو الذي يتحكم فيهما، وبذلك نجد أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار، إذن فالادخار يمثل جانب العرض، والاستثمار يمثل جانب الطلب، وعند تعادل الادخار والاستثمار يتحدد سعر الفائدة.

- **النظرية النقدية عند كينز:** تقوم نظرية كينز على أن النقود ليست حيادية كما أشار الكلاسيك؛ بل لها دور أساسي على مستوى الاقتصاد القومي، حيث إن التغير في النقود يؤثر على النمو الاقتصادي، إن زيادة النقود تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وزيادة مستوى التوظيف الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

- **نظرية سعر الفائدة عند كينز:** يتحدد سعر الفائدة عند كينز عن طريق طلب النقود وعرضها.

○ **الطلب على النقود:** النقود تطلب من أجل ثلاثة دوافع: دافع المعاملات: وهو شراء السلع والخدمات، ويتوقف على الدخل، والعلاقة بينهما طردية، دافع الاحتياط: وهو ادخار النقود من أجل مواجهة الظروف الطارئة، ويتوقف على الدخل، والعلاقة بينهما طردية، دافع المضاربة: ويقصد به احتفاظ الأفراد بالنقود لشراء الأوراق المالية في البورصة، فالأفراد يقومون بشراء أوراق مالية ذات أسعار منخفضة متوقعين ارتفاع سعرها، بهدف تحقيق مزيد من المكاسب، يرى كينز أن طلب النقود بدافع المضاربة يتوقف على سعر الفائدة، والعلاقة بينهما عكسية.

○ **عرض النقود:** إن البنك المركزي يقوم بعرض النقود الموجودة في المجتمع، سواء أكانت نقدًا ورقية أم معدنية أم مصرفية. ويعتبر عرض النقود متغيرًا خارجيًا يفترض ثباته في المدى القصير، ولا يتأثر بسعر الفائدة. يتم استنتاج سعر الفائدة عند كنيز بتقابل منحنى طلب النقود مع عرض النقود، ويسمى سعر الفائدة التوازني.

ثالثًا: بعض المشكلات التي تعترض تطبيق السياسات النقدية في ليبيا.

- **مشكلة البطالة:** لعلاج هذه المشكلة تقوم الحكومة باستخدام سياسة مالية أو نقدية توسعية بتخفيض سعر الفائدة، وتخفيض معدلات الضرائب، وزيادة المدفوعات التحويلية، وهذا يحفز رجال الأعمال على زيادة الاستثمارات وزيادة فرص العمل، وبالتالي التقليل من البطالة، إلا أنه من ناحية أخرى يؤدي ذلك إلى زيادة النقود في أيدي الأفراد، ثم زيادة طلبهم على السلع والخدمات، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

- **مشكلة التضخم:** لعلاج التضخم تقوم الحكومة باستخدام سياسة مالية أو نقدية انكماشية بزيادة سعر الفائدة، وزيادة معدلات الضرائب، وتخفيض المدفوعات التحويلية، ما يؤدي إلى تخفيض النقود في أيدي الأفراد، ثم انخفاض طلبهم على السلع والخدمات، ومن ثم علاج التضخم، إلا أنه من ناحية أخرى يؤدي إلى انخفاض الحافز لدى رجال الأعمال على الإنتاج والاستثمار، والنتيجة زيادة معدلات البطالة.

- مشكلة العلاقة بين الانفتاح والتضخم:

إن الأثر الصافي للانفتاح على العلاقة بين الناتج والتضخم يكون موجبًا في بعض الدول وسالبًا في دول أخرى، وهناك سببان رئيسيان لتفسير السبب الأكبر في أن الانفتاح الأكبر يؤدي إلى تقليل التضخم، وهذان السببان هما:

1- الدول التي يؤدي فيها المزيد من الانفتاح إلى جعل الناتج أقل حساسية للتغيرات في مستوى الأسعار تكون هناك إمكانية محدودة للناتج للاستفادة من زيادة التضخم.

2- زيادة الانفتاح في الدول التي تسود أسواق منتجاتها تنافسية غير تامة تجعل الشركات المحلية أكثر عرضةً لمزيد من التنافسية، ما يقلل من قدراتها على فرض أسعار تزيد على تلك السائدة في ظل التنافسية التامة؛ لذا يكون المستوى العام للأسعار أقل استجابة لسياسات المصرف المركزي في الاقتصاديات الأكثر انفتاحًا، وهو الأمر الذي لا يغري المصرف المركزي

بانتهاج سياسة توسعية لتشجيع الناتج عن طريق ارتفاع الأسعار، وتتلخص العلاقة بين الانفتاح والتضخم في التالي:

- أ- كيفية تحقيق السياسة المالية والنقدية داخلياً وخارجياً.
- ب- التحديد المرتفع لسعر الصرف وسبب حدوثه: إن تطبيق سياسة تؤدي إلى تغيير الطلب الكلي يمكن تفسيره من خلال جمود الأجور الاسمية والأسعار في الأجل القصير.
- ج- الآثار غير المؤكدة لزيادة انفتاح اقتصاد الدولة على العالم الخارجي: تؤدي زيادة الانفتاح أمام التجارة الدولية إلى تقليل حساسية الناتج لأي تغيير يحدث في مستوى الأسعار في الدول التي ترتفع فيها استقلالية المصارف المركزية وأسواق السلع والخدمات على درجة مرتفعة من التنافسية والربط بين الأجور والأسعار والعكس.
- د- العلاقة بين الانفتاح والتضخم: أوضح اختيار العلاقة بين الانفتاح والتضخم في عديد من الدول وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين، وقد لوحظ أن العلاقة بين الانفتاح والتضخم في معظم الدول المتقدمة كانت ضعيفة جداً، وقد تختلف بين دولة وأخرى.
- هـ- اقتصاديات الدولة ذات الاقتصاد الجديد المفتوح: غالباً ما يتم استخدام نظريات تقوم بالتنبؤ بالقرارات التي يقوم بها رعايا الدولة المعنية عبر الزمن. (راجع: حسني، 2010، ص606).

رابعاً: معالجة التضخم والضغط التضخمية في الدول الآخذة في النمو (من بينها ليبيا).
إن السيطرة على التضخم في الدول الآخذة في النمو يمكن أن تحدث من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

- ضبط الطلب الكلي من خلال السيطرة على عرض النقود: لذلك لا بد من السيطرة والحد من عرض النقود في المجتمع، من خلال استخدام الأدوات المالية والنقدية التالية:
- 1- تحرير سعر الصرف.
 - 2- تحرير سعر الفائدة.
 - 3- وضع حد أعلى للائتمان الذي تمنحه البنوك للنشاط الاقتصادي.
 - 4- علاج وخفض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة حصيللة الإيرادات العامة وتقليل النفقات.

- 5- عدم اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب الحالية.
 - 6- عدم اللجوء إلى طبع المزيد من النقود.
 - 7- خفض التعريفات الجمركية على المواد الخام المستوردة.
- **زيادة العرض الحقيقي للسلع والخدمات:** نظرًا للزيادة الكبيرة في عدد السكان ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات لا بد من العمل على تحقيق زيادة مماثلة في حجم الإنتاج، ويتحقق ذلك من خلال التالي: مشروعات القطاع العام، ومشروعات القطاع الخاص، والصناعات الصغيرة.
- **مواجهة الاختلالات الهيكلية:** عدم الاهتمام بقطاع الزراعة، حدوث عجز حصيلي النقد الأجنبي، اختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة، والاختناقات في سوق العمل.
- **البنك المركزي والسياسة النقدية وتداول النقود:** البنك المركزي يستطيع زيادة كمية النقود أو تخفيضها لتحقيق أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي، ولكن جهوده تذهب سُدى في حالة تراكمت الزيادة أو الانخفاض في كمية النقود مع انخفاض أو زيادة مساوية في سرعة تداولها، فالبنك المركزي يستطيع إصدار النقود ولكن لا يستطيع إجبار الناس على تداولها، فسرعة التداول تعتمد على رغبة الجمهور والشركات بالإئناق، وهذا ما ظهر في الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي؛ حيث طبقت الولايات المتحدة والدول الصناعية سياسات نقدية توسعية لتحفيز النشاط الاقتصادي للخروج من حالة الكساد الكبير، ولكن الزيادة في كمية النقود رافقها انخفاض في التداول نتيجة لامتناع المنتجين والمستهلكين عن زيادة نفقاتهم الاستهلاكية والرأسمالية، ما أثر على الزيادة في المعروض النقدي، وإن مستوى استجابة الجمهور للتغير في عرض النقود لا يمكن تقديره، بحيث يجعل السلطات النقدية لا تعرف إذا كان يتطلب منها تغيير معدل النمو في المعروض النقدي بشكل كبير أو صغير، وكان البديل عن السياسة النقدية التوسعية زيادة الإئناق وتمويله من خلال الجهاز المصرفي، ولكن كانت هذه السياسة أيضًا غير فعالة في إنقاذ النشاط الاقتصادي من الركود بسبب هبوط التداول؛ لامتناع مستلمي الدخول الجديدة من إعادة إنفاقها، وفي الظروف العادية تمتلك السلطات النقدية من الوسائل ما يمنحها التأثير في زيادة التداول أو تخفيضه من خلال زيادة الإئناق الحكومي، وتخفيض الضرائب ومعدلات الفائدة، وإعادة

تسديد الدين العام، غير أن قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض قد يبطل أثر السياسة النقدية الانكماشية خاصة في ظل ارتفاع سيولة البنوك. (راجع: الجنابي وأرسلان، 2009، ص93-94).

- **سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:** تعد هذه الأداة من الأدوات الفاعلة، خاصة في البلدان النامية؛ لأثرها المباشر الذي يمس حجم الائتمان المقدم أو المقدره الافتراضية للبنوك، إلا أن فعالية هذه الأداة تعود إلى سيطرة البنك المركزي وسلطته القانونية على البنوك التجارية في تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ما يجعل البنوك التجارية غير قادرة على زيادة الائتمان عندما يرفع البنك المركزي هذه النسبة في حالة رغبته في تخفيض حجم الائتمان، إن فشل أو نجاح هذه السياسة يختلف ويتباين من دولة إلى أخرى بحسب الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتعد هذه السياسة من أفضل السياسات لعلاج ظاهرة التضخم خاصة، ولهذه الأداة عدة إيجابيات، منها:

1- أن نسبة الاحتياطي القانوني يختلف في التأثير على عمليات السوق المفتوحة، فهو لا يؤثر بصورة عكسية على هذه السوق.

2- تؤثر طريقة الاحتياطي القانوني المتغير مباشرة على القطاعات والمناطق المختلفة نظرًا لعدم تطور سوق النقود.

3- تستعمل طريقة نسبة الاحتياطي القانوني لمواجهة التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات لتشجيع توسع الائتمان، كما تستعمل عند تدفق الأموال إلى البلد بكثرة أو خروجها منه.

4- يمكن أن تستعمل أيضًا لاستيعاب الاحتياطات المصرفية الفائضة وتخفيضها (كاظم، 2019، ص78-83).

خامسًا: بناء النموذج القياسي.

المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: استخدمنا مجموعة من

المقاييس والاختبارات الإحصائية في هذه الدراسة لمعالجة البيانات المتحصلة، كما يلي:

اختبارات الإحصاء الوصفي: تختص اختبارات الإحصاء الوصفي بوصف المتغيرات من حيث تجانسها، وأماكن تمركزها، باستخدام أكبر القيم وأصغرها للمتوسط الحسابي ومعامل بيرسون للالتواء والتقاطع.

- **اختبارات الإحصاء الاستنتاجي:** تختص اختبارات الإحصاء الاستنتاجي (الاستدلالي)

بالتعامل مع التعميم والتنبؤ والتقدير، وهنا تم اختيار الاختبارات المناسبة للدراسة فكانت:

- 1- **تحليل الانحدار البسيط:** يستخدم هذا الأسلوب بغرض معرفة درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وقد تم الاعتماد في ذلك على طريقة (ARDL).
- 2- **معامل التحديد (R^2):** وهو يحدد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- 3- **اختبار Breusch-Godfrey (LM):** وهو يختبر معاناة النموذج من الارتباط الذاتي.
- 4- **اختبار (ARCH):** وهو يختبر معاناة النموذج من عدم ثبات التباين للبواقي.
- 5- **اختبار (Jarque-Bera):** وهو يختبر معاناة النموذج من عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي.

الفرضية الرئيسية: "توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتمثلة في عرض النقود والقاعدة النقدية في ليبيا".

قبل اختبار الفرضية، يجب أولاً القيام بالخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** ضمان خطية العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي = y)، والمتغير المستقل (حجم النقود = x)، من خلال أخذ اللوغاريتم العشري للمتغيرين.
- **الخطوة الثانية:** دراسة بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرين، بغرض معرفة إن كان هناك التواء أو تقاطح أو تماثل في البيانات، وبالتالي معرفة أماكن تجمعها وأخذ مؤشرات ذلك بعين الاعتبار عند التقدير؛ لذلك تم إيجاد المؤشرات المدرجة بالجدول (1):

جدول (1): يبين اللوغاريتم العشري للمتغيرين ومعرفة التواء أو التقاطح أو تماثل البيانات

	Mean	Maximum	Minimum	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability	Observations
Logy	11.648	12.098	10.927	-0.342	2.860	0.509	0.775	25
Logx	10.248	11.620	9.099	0.121	1.374	2.816	0.245	25

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن:

1. المتغير التابع (Logy) أقل قيمة فيه هي (10.927) وقد حدثت سنة (2011)، وأكبر قيمة حدثت سنة (2006)، حيث بلغت (12.098)، والمتوسط الحسابي (11.648) يتجه ناحية القيم الكبرى التي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=-0.342$)، حيث كانت سالبة الإشارة وقريبة من الصفر، ما يدل على أن منحني (Logy) يعاني من التواء ناحية اليسار، نلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية المشاهد ($Probability=0.775$) أكبر من (0.05)، ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي في تغيراتها. أي أنها حققت شرط الاعتدال. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب ($Kurtosis=2.860$) واقعة بين (2 و3)، ما يدل على أن المنحى معتدل للتقاطع؛ عليه فإن المتغير (Logy) قد لا يعاني بواقى تقديره من مشاكل قياسية.

2. المتغير المستقل (Logx)، أقل قيمة فيه هي (9.099)، وقد حدثت سنة (1995)، وأكبر قيمة حدثت سنة (2017) حيث بلغت (11.620)، والمتوسط الحسابي (10.248) يتجه ناحية القيم الصغرى التي يؤكدتها معامل بيرسون للالتواء ($Skewness=0.121$)، حيث كانت موجبة الإشارة وقريبة من الصفر، ما يدل على أن منحني (Logx) يعاني من التواء ناحية اليمين. نلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية المشاهد ($Probability=0.245$) أكبر من (0.05)، ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي في تغيراتها. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب ($Kurtosis=1.374$) أقل من (2)، ما يدل على أن المنحى مدبب للتقاطع، عليه فإن المتغير (Logx) قد تعاني بواقى تقديره من مشكلة عدم تجانس التباين.

• الخطوة الثالثة: معرفة عدد فترات الإبطاء المناسب لكل من المتغيرات، من أجل ذلك

استخدمنا اختبار (AIC)، فكانت النتائج كما بالجدول (2):

جدول (2): بيّن نتائج تحديد فترات الإبطاء المناسبة

SC	Lag	المتغير
.199464*	1	Logy
-1.632829*	2	Logx

• الخطوة الرابعة: التحقق من استقرار السلسلة (تباينها ومتوسطاتها ثابتة مع مرور الزمن)، وبالتالي لا نقع في مشكلة الانحدار الزائف. من أجل ذلك استخدمنا طريقة (ديكي-فوللر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للتحقق من المستوى الذي تستقر عنده السلسلة،

حيث تستند طريقة (ADF) على فرض العدم ($H_0 : \beta = 0$)، الذي ينص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة (فيها جذر الوحدة) في مقابل الفرضية البديلة ($H_1 : \beta < 1$)، والتي تنص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة. بتطبيق برنامج (Eviews) تحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (3):

جدول (3): يبين اختبار سكون السلسلة الزمنية

الفرق الأول (First deference)			في المستوى Level			المتغير
القرار	p-value	ADF statistics	القرار	p-value	ADF statistics	
مستقرة	0.0000	-7.053855	مستقرة	0.0897	-2.693666	حد ثابت
مستقرة	0.0000	-6.962782	غير مستقرة	0.2271	-2.750620	حد ثابت واتجاه
مستقرة	0.0000	-7.219704	غير مستقرة	0.6837	0.034523	بدونها
غير مستقرة	0.1223	-2.527608	غير مستقرة	0.8782	-0.480551	حد ثابت
غير مستقرة	0.3721	-2.395008	غير مستقرة	0.3871	-2.363061	حد ثابت واتجاه
مستقرة	0.0673	-1.811326	غير مستقرة	0.9696	1.608037	بدونها

من خلال نتائج الجدول (3)، نلاحظ أن:

1- مستوى المعنوية المشاهد (p-value) للمتغير (Logy) في حالة (وجود اتجاه عام، عدم وجود حد ثابت واتجاه عام) كان أكبر من مستوى المعنوية المحدد (1%، 5%، 10%)؛ لهذا فإن السلاسل الزمنية غير ساكنة في المستوى في هذه الحالات. لهذا تم اختبارها عند الفرق الأول فكان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) أصغر من مستوى المعنوية المحدد (1%، 5%، 10%) في جميع الحالات، لهذا فإن السلاسل الزمنية تكون متكاملة من الرتبة الأولى.

2- مستوى المعنوية المشاهد (p-value) للمتغير (Logx) في جميع الحالات أكبر من مستوى المعنوية المحدد (1%، 5%، 10%) ما يدل على أن السلسلة غير مستقرة، لهذا تم اختبارها عند الفرق الأول فكان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) أصغر من مستوى المعنوية المحدد (1%، 5%، 10%) في حالة عدم وجود حد ثابت واتجاه عام، لهذا فإن السلسلة متكاملة من الرتبة الأولى في هذه الحالة.

من خلال نتائج الخطوات الأربعة السابقة نجد أن المتغيرات كانت ساكنة في الفرق الأول، لذا فالأسلوب الأنسب لعملية تحديد العلاقة السببية هو نموذج (ARDL)، لأنه يمتاز بقدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء أكانت مستقرة في المستوى أم الفرق الأول أم مزيجاً من الاثنين.

لمعرفة نوع ودرجة العلاقة السببية بين حجم النقود (x) والنتائج المحلي الإجمالي (y). يجب أولاً بناء تصور مبدئي لاتجاه وقوة هذه العلاقة، من أجل ذلك استخدمنا معامل بيرسون للارتباط فكانت النتائج كما بالجدول (4):

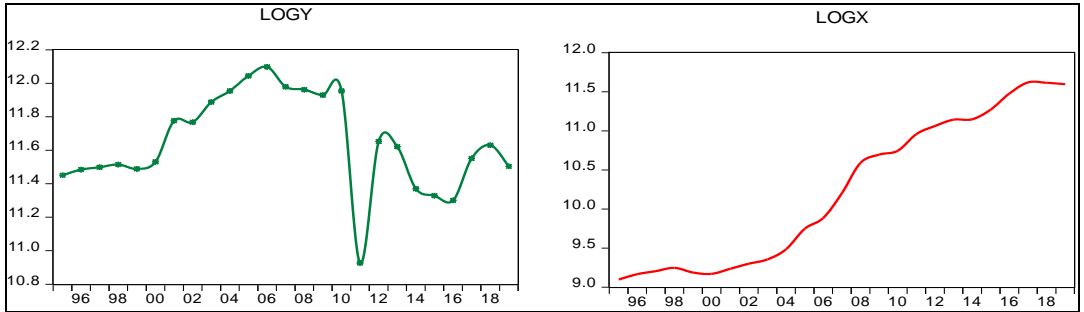
جدول (4-أ): يبين مصفوفة معاملات الارتباط

	Logy	Logx
Logy	1.000	243-0.

من خلال الجدول (4)، نلاحظ وجود علاقة عكسية بين (Logx و Logy). وبالرغم من وجود درجة الارتباط بين المتغيرين إلا أنه لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية؛ لأن هذا الارتباط قد يكون ارتباطاً دليلاً، لهذا يجب اعتماد أسلوب آخر أكثر دقة لتحديد العلاقة السببية، والمتمثل في نموذج الانحدار القياسي للوقوف على صحة هذه العلاقة.

عملية بناء النموذج القياسي تمر بالمراحل السبعة المرتبة التالية:

المرحلة الأولى: رسم المتغيرين لمعرفة شكلها الانتشاري، كذلك معرفة إن كان هناك تغيرات هيكلية تؤثر في النموذج حتى يتم التعامل معها لحظة التقدير، فكان الشكل الانتشاري كما بالشكل (1):



الشكل (1): يوضح حركة المتغير وهل بها تغير هيكلية

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن حركة المتغير (Logy) بها تغير هيكلي سنة (2011). وللتخلص من هذه الإشكالية أدخلنا متغيراً وهمياً هو (Dammy2011). المرحلة الثانية: تقدير السلسلة الزمنية من خلال نموذج (ARDL)، والنتائج كما بالجدول (4)

جدول (4-ب): يبين نتائج تقدير نموذج (ARDL) لأثر (Logx) على (Logy)

Dependent Variable: LOGY				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 1997 2019				
Included observations: 23 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOGX				
Fixed regressors: DAMMY2011 C @TREND				
Number of models evaluated: 3				
Selected Model: ARDL(1, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGY(-1)	0.339601	0.125435	2.707376	0.0155
LOGX	-0.223198	0.354571	-0.629489	0.5379
LOGX(-1)	0.915787	0.560445	1.634037	0.1218
LOGX(-2)	-1.176967	0.366517	-3.211224	0.0054
DAMMY2011	-0.684980	0.160718	-4.262013	0.0006
C	11.89387	2.589417	4.593259	0.0003
@TREND	0.053350	0.023348	2.284990	0.0363
R-squared	0.859642	Mean dependent var		11.66390
Adjusted R-squared	0.807008	S.D. dependent var		0.289752
S.E. of regression	0.127291	Akaike info criterion		-1.038898
Sum squared resid	0.259246	Schwarz criterion		-0.693313
Log likelihood	18.94733	Hannan-Quinn criter.		-0.951985
F-statistic	16.33237	Durbin-Watson stat		1.968026
Prob(F-statistic)	0.000005			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من خلال نتائج الجدول (4) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value=0.000005) للنموذج كان أصغر من مستوى المعنوية (5%)، ما يدل على أن النموذج ككل معنوي، كذلك معامل الانحدار للمعلمة (Logx) والحد الثابت (C) والاتجاه العام (TREND) كانوا معنويين إحصائياً أيضاً (R-squared=0.859642) ما يعني أن حجم النفوذ استطاع أن يفسر ما قيمته (0.86) من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي، والباقي (0.14) يعزى لعوامل أخرى

منها الخطأ العشوائي. كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared=0.807008)، ما يدل على أن النموذج المقدر ذو جودة عالية.

المرحلة الثالثة: بعد التأكد من معنوية النموذج، يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية خوفاً من أن تكون المعنوية وهمية:

1- مشكلة الارتباط الذاتي:

استخدمنا اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) من أجل التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، فكانت النتائج كما بالجدول (5) التالي:

جدول (5): يبين اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.063734	Prob. F(2,14)	0.9385
Obs*R-squared	0.207523	Prob. Chi-Square(2)	0.9014

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن قيمة (p-value = 0.9385) أكبر من ($\alpha = 0.05$)، ما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً.

2- مشكلة عدم ثبات التباين:

استخدمنا اختبار (Heteroskedasticity Test ARCH) للتحقق من وجود عدم تجانس البواقي، فكانت النتائج كما بالجدول (6):

جدول (6): يبين اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج

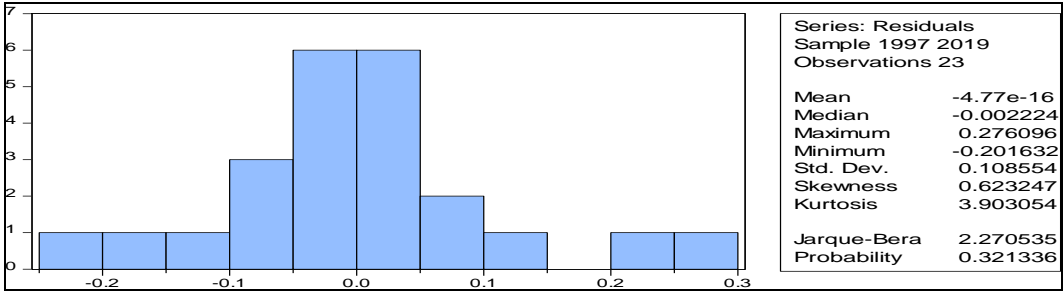
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.939704	Prob. F(1,20)	0.3439
Obs*R-squared	0.987286	Prob. Chi-Square(1)	0.3204

من خلال الجدول (6)، نلاحظ أن قيمة (p-value=0.3439) أكبر من ($\alpha = 0.05$)، ما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي متجانسة، وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

3- مشكلة عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي:

استخدمنا اختبار (Jarque-Bera) للتحقق من كون البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي، فكانت النتائج كما بالجدول (7).

جدول (7): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج



من خلال الجدول (7) نلاحظ أن (p-value) لاختبار (Jarque-Bera) كانت أكبر من $(\alpha = 0.05)$ ، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على أن البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي.

المرحلة الرابعة: بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية الرئيسية الثلاثة تم اختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) من عدمه، باستخدام اختبار (Bound Test)، فكانت النتائج كما بالجدول (8) التالي:

جدول (8): يبين نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج المقدر باستخدام منهجية اختبار

الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	13.87309	1
value Bounds		
Signif	I(0)	I(1)
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
1%	8.74	9.63

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار (F-statistic=13.87309) أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار (F) وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية (1%، 5%، 10%)، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين. المرحلة الخامسة: بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقاً لاختبار الحدود، تم تقدير العلاقة قصيرة الأجل كما بالجدول (9):

جدول (9): يبيّن نتائج العلاقة قصيرة الأجل للنموذج المقدر

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LOGY)				
(1, 2) Selected Model: ARDL				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Sample: 1995 2019				
Included observations: 23				
ECM Regression				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficie	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.89387	2.183202	5.447899	0.0001
@TREND	0.053350	0.010978	4.859685	0.0002
D(LOGX)	-	0.287923	-0.775201	0.4495
D(LOGX(-1))	1.176967	0.331949	3.545620	0.0027
DAMMY2011	-	0.149188	-4.591401	0.0003
CointEq(-1)*	-	0.121630	-5.429579	0.0001

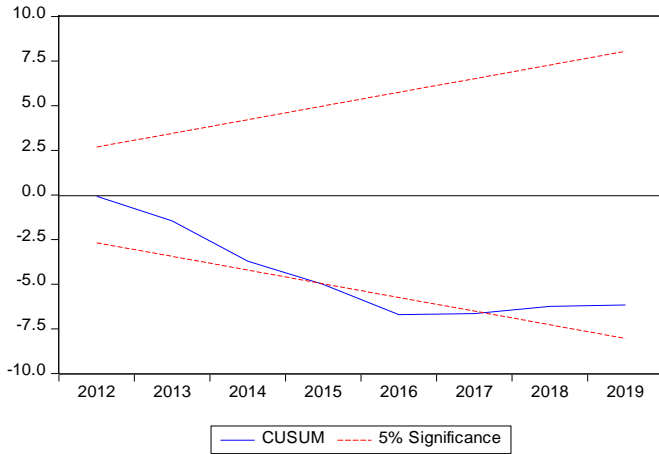
من خلال الجدول (9) نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته (-0.660399) بمعنوية عالية جداً، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين قيد الدراسة في الأمد القصير، ومن خلال قيمة تصحيح الخطأ نجد أن حوالي (66%) من الاختلال قصير الأجل في قيمة (Logy) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة التوازن في الأجل الطويل عند حدوث أي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية. المرحلة السادسة: تقدير العلاقة طويلة الأجل، كما بالجدول (10):

جدول (10): يبيّن نتائج العلاقة طويلة الأجل للنموذج المقدر

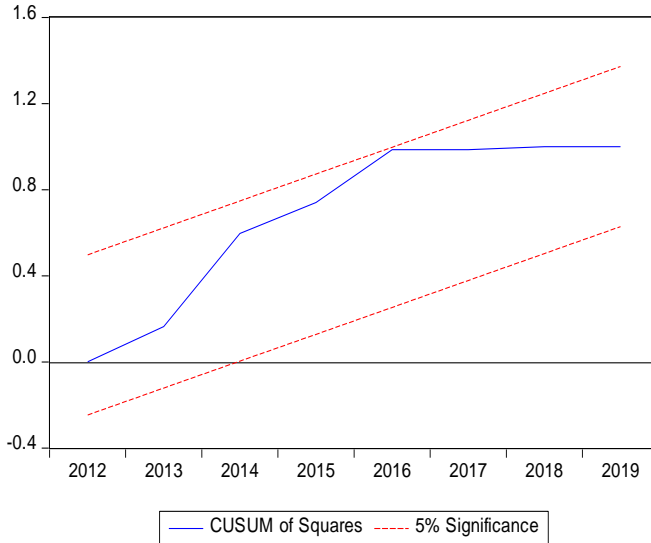
Levels Equation				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX	-0.733462	0.239280	-3.065293	0.0074
EC = LOGY - (-0.7335*LOGX)				

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن (Logx) كان معنويًا عند أي مستوى معنوية معروف، ومطابق للنظرية الاقتصادية. عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم النقود والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، إذن فحجم النقود بمقدار وحدة واحدة يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الليبي بمقدار (0.7335).

المرحلة السابعة: استخدام اختباري (CUSUM)، (SUSUMQ)، للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية أخرى، وبالأخص معاملات العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في تقدير النموذج المعدل المتحصل عليه. فكانت النتائج وفق الشكلين التاليين:



شكل (2): يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



شكل (3): يوضح اختبار المجموع التراكمي (لمربعات البواقي المتتالية (SUSUMQ)

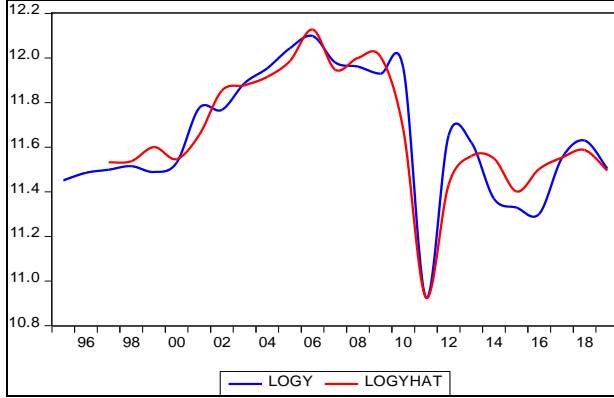
من خلال الشكل (2) نلاحظ أن الشكل البياني للاختبار وقع خارج الحدود الحرجة عند $(\alpha = 0.05)$ ، ما يدل على عدم تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً للاختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM). أما عن الشكل (3) فنلاحظ أن الشكل البياني للاختبار وقع داخل الحدود الحرجة عند $(\alpha = 0.05)$ ، ما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً للاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتالية (SUSUMQ).

من خلال نتائج المراحل السبعة السابقة يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتمثلة في عرض النقود والقاعدة النقدية في ليبيا عن الفترة من (1995 إلى 2019). والتي يمكن التنبؤ بها من خلال النموذج التنبؤي التالي:

$$\begin{aligned} \hat{y} = & 0.339600775126 * \text{LOGY}(-1) - 0.223198333228 * \text{LOGX} \\ & + 0.915787313885 * \text{LOGX}(-1) - 1.17696663367 * \text{LOGX}(-2) \\ & - 0.684980078412 * \text{DAMMY}2011 + 11.8938652411 \end{aligned}$$

$1 + 0.0533503956396 * @TREND$ (من أجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع

الحقيقي (Logy)، والمتغير التابع المقدر ($Log \hat{y}$). تم تمثلهما بيانياً فكانا على الشكل:



شكل (4): يوضح التطابق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي المقدر

والذي من خلاله نلاحظ أن هناك شبه تطابق ما بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Logy) والناتج المحلي الإجمالي المقدر ($Log \hat{y}$)، ما يؤكد قوة النموذج المقدر.

خاتمة: النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج.

- 1- تم استخدام مجموعة من المقاييس والاختبارات الإحصائية، منها اختبارات الإحصاء الوصفي والاستنتاجي، وتحليل الانحدار البسيط، والمتعدد.
- 2- المتغيرات كانت ساكنة في الفرق الأول.
- 3- إن المنحنى معتدل التقلطح، عليه فإن المتغير (Y) لا يعاني من بواقي ومن مشاكل قياسية.
- 4- النموذج ككل معنوي إحصائياً.
- 5- معامل الانحدار للمعلمة ($\log x$) والحد الثابت (C) والاتجاه العام (TREND) كانوا معنويين إحصائياً.

- 6- (R^2R^2) يساوي (0.86%)، وهذا يعني أن حجم النقود استطاع أن يفسر ما قيمته (0.86%) من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي، والبواقي (0.14%) يعزى لعوامل أخرى منها المتغير العشوائي.
- 7- معامل التحديد المعدل (R) يساوي (0.81%)، ما يدل على أن النموذج المقدر ذو جودة عالية.
- 8- يجب معالجة الإشكالات التي تعترض النشاط الاقتصادي مثل البطالة والتضخم، التي تتعكس على تحقيق أهداف تطبيق السياسات الاقتصادية وفي مقدمتها السياسات النقدية.
- 9- السياسات النقدية دورها كبير جداً في تحقيق الانسجام بين جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني.
- 10- هناك تطابق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي المقدر، ما يؤكد قوة النموذج المقدر.

ثانياً: التوصيات.

- 1- يجب أن تسهم السياسات النقدية التي يتبناها مصرف ليبيا المركزي في زيادة الثقة لدى المودعين اتجاه المصارف التجارية.
- 2- يجب أن تكون أدوات السياسات النقدية في ليبيا نفس المعايير الدولية.
- 3- يجب أن تكون للسياسات النقدية مناخ مناسب لتفعيلها مثل البورصات والأسواق المالية.
- 4- يجب أن تتسجم السياسات النقدية والسياسات المالية في ليبيا.
- 5- أسعار الفائدة يجب أن يكون لها الدور الحاسم في الاقتصاد الليبي لجعل السياسات النقدية أكثر فعالية.
- 6- إصدار السندات والأوراق المالية يجب أن يكون له دور في سوق النقود الليبي من خلال التأثير في عرض النقود في السوق؛ للسيطرة على التضخم والركود في الاقتصاد الليبي.
- 7- يجب أن يكون لمصرف ليبيا المركزي سياسات ذات فعالية للسيطرة على قيمة العملة المحلية (الدينار الليبي) أمام العملات الأجنبية، حتى تكون للسياسات النقدية أيضاً فعالية على الاستثمارات الأجنبية.

8- يجب أن تكون العلاقة أكثر انسجامًا بين السياسات النقدية والنتائج المحلي الإجمالي، وجذب الاستثمارات لإنعاش الاقتصاد الليبي.

المصادر والمراجع

- بالعرق، عزالدين، وسعودي، عبد الصمد. (2021). أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990-2019م). *مجلة اللوحات للبحوث والدراسات*، 14 (3)، 998-1017.
- البرغثي، يونس على اسعيد، والشريف، علي سعيد. (2014). تأثير السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا [ورقة]. الاقتصاد في ليبيا بين التحليل والواقع وآليات التطوير، جامعة بنغازي.
- صالح، صالح. (2010، أبريل 18-20). أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد الصيرفة الإسلامية [عرض ورقة]. الندوة العلمية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.
- الجنابي، هيل عجمي جميل، وأرسلان، رمزي ياسين يسع. (2009). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. دار وائل للنشر والتوزيع - عمان.
- الحاسية، ميلود جمعة. (1985). *النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي*. الهيئة القومية للبحث القومي - بنغازي.
- دانيال جوزيف، فنهوز، ترجمة د. حسني، محمود حسن. *اقتصاديات النقود والتمويل الدولي*. دار المريخ - الرياض.
- دنف، أحمد أحمد، ودنف، محمود أحمد. (2017). تقييم أداء السياسة المطبقة النقدية في ليبيا خلال الفترة (1980-2015م). *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية*، (2)، 51-81.
- سيجل، باري. (1987). ترجمة: د. منصور، طه عبدالله. *النقود والبنوك والاقتصاد*. دار المريخ - الرياض.
- عيسى، سلوى جمعة. (2017). السياسة النقدية في ليبيا مراحل تطورها ومدى فاعليتها. *مجلة العلوم والدراسات الإنسانية - جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم المرح*، (44)، 1-14.
- فواعير، مروان محمد حسين. (2022). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، 5 (50)، 1490-1500.
- كاظم، حيدر يونس. (2019). *الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية*. (د.ن).

- مبروك، نزيه عبد المقصود. (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. دار الفكر الجامعي - الإسكندرية.
- محمد، سارة علي أحمد محمد، عيسى، سمر سعيد عبد الله، موسى، سنية عبد القادر أمين، وعبد الهادي، منى مجدي جمعة. (2013، نوفمبر 22). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991-2013م). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- مسعود، يوسف يخلف، وساسي، سامي عمر. (2015). تقدير دوال الطلب على النقود بالاقتصاد الليبي للفترة (1970-2012م). مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية - جامعة الزاوية، 1(2)، 100-124.
- معيزي، قويدر، ودماد، نوال. (2010). فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية. مجلة الاقتصاد الجديد، 1(1)، 27-57.
- الهيبي، أحمد حسين، أيوب، أوس فخرالدين. (2012). دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(8)، 16-40.
- حسني، محمود حسن. (2010). اقتصاديات النقود والتمويل الدولي (جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، مترجم). دار المريخ للنشر. (العمل الأصلي نشر في 1959).